HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية
لحقوق الإنسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.52
25 October 1994
ARABIC
Original: RUSSIAN

وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف

الاتحاد الروسي

[٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤]

أولا - الأرض والسكان

١- الاتحاد الروسي (روسيا) دولة يبلغ مجموع مساحتها ٤٠٠ ٠٧٥ ١٧ كيلومتر مربع وتقع في شرقي أوروبا وشمالي آسيا وتحدها الدول التالية: فنلندا والنرويج والسويد واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وبيلاروس وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان والصين ومنغوليا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- ويتفاوت نوع المناخ في روسيا من مناخ بحري في أقاصي الشمال الغربي الى مناخ قاري مميز في سيبيريا ومناخ المناطق الواقعة في أقاصي الشرق حيث تهب الرياح الموسمية. وتتألف المناطق الطبيعية من صحراء القطب الشمالي، وسهول وغابات التندرا، والسهوب الحرجية المترامية الأطراف، والأراضي شبه الصحراوية. وتشكل السهول والنجود والسلاسل الجبلية والأنهار والبحيرات الكثيرة بيئة طبيعية منفردة كان لها عظيم الأثر في تحديد تقاليد هذا البلد وتميزه.

٣- ويتألف الاتحاد الروسي من ٢١ جمهورية، و٦ أقاليم و٤٩ مقاطعة ومدينتين لهما مركز اتحادي - موسكو وسان بطرسبرغ، ومقاطعة واحدة و١٠ مناطق تتمتع بحكم ذاتي. ويضم الاتحاد ٠٦٧ ١ مدينة وبلدة منها ١٣ مدينة يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة، و٠٧٠ ٢ مستوطنة من النوع الحضري، و٨٦٧ ١ منطقة ادارية.

٤- وقد بلغ عدد السكان في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ما مجموعه ٤٠٠ ٠٠٠ ١٤٨ نسمة منهم ٤٠٠ ٠٠٠ ١٠٨ (٧٣,١ في المائة) من سكان المدن و٠٠٠ ٠٠٠ ٤٠ (٢٦,٩ في المائة) من سكان الأرياف.

٥- ويتراوح معدل الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع بين ٣٧٢,٩ نسمة في موسكو ومنطقة موسكو و٠,٠٣ في منطقة ايفينكي التي تتمتع بحكم ذاتي. ومن بين مجموع السكان، يبلغ عدد الذكور ٤٠٠ ٠٠٠ ٦٩ نسمة (٤٦,٩ في المائة) بينما يبلغ عدد الإناث ٦٠٠ ٠٠٠ ٧٨ (٥٣,١ في المائة).

٦- الهيكل العمري: يبلغ عدد السكان الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٩ نسمة (٢٦,٢ في المائة من مجموع سكان الاتحاد)؛ ويشكل السكان الذين بلغوا سن العمل (ذكور تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٥٩ سنة واناث تتراوح أعمارهن بين ١٦ و٥٤ سنة) ما نسبته ٥٦,٧ في المائة. أما الأشخاص الذين بلغوا سن التقاعد فيشكلون ما نسبته ٢٠,٠ في المائة.

٧- الخليط الإثني: تشير بيانات التعداد السكاني لعام ١٩٨٩ الى أن روسيا تتألف من سكان ينتمون الى أكثر من ١٢٠ قومية ومجموعة إثنية. ويشكل الروس الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢٠ نسمة ما نسبته ٨٢ في المائة من المجموع. وتشتمل القوميات الأخرى التي يزيد عدد أفراد كل منها عن مليون نسمة على: تتار، ٥,٥ مليون (٣,٨ في المائة من المجموع)؛ وأوكرانيين، ٤,٤ مليون (٣,٠ في المائة)؛ وتشوفاش، ١,٨ مليون (١,٢ في المائة)؛ وبشكير، ١,٣ مليون (٠,٩ في المائة)؛ وبيلاروس، ١,٢ مليون (٠,٨ في المائة)؛ وموردوبين، ١,١ مليون (٠,٧ في المائة).

٨- كما أن لنحو ١٨ مليون نسمة من سكان روسيا (١٢ في المائة) هياكل دولة قومية خاصة بهم في إطار الاتحاد، علاوة على نحو ٠٠٠ ٥٠٠ ٧ شخص من أفراد الشعوب الأصلية لدول مستقلة أخرى ضمن الكومنولث (٥,١ في المائة) ونحو ٠٠٠ ٣٥١ مواطن ينتمون إلى قوميات أخرى (٠,٢ في المائة) ليس لها هياكل دولة قومية خاصة بها.

٩- المستوى التعليمي: تشير بيانات التعداد السكاني لعام ١٩٨٩ الى أن نحو ٠٠٠ ١٠٠ ٩١ نسمة من السكان ممن تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر قد حصلوا على تعليم ثانوي (مع أو بدون اجتياز مرحلة التعليم الثانوي) أو مستوى تعليمي أعلى؛ ويمثل هذا الرقم ما نسبته ٨٠,٦ في المائة من مجموع السكان المندرجين في هذه الفئة العمرية. ومن بين الحائزين على تعليم متخصص، هناك ما نسبته ٣٠,٥ في المائة (٠٠٠ ٤٠٠ ٣٤ شخص) ممن تلقوا تعليما ثانويا عاليا ومتخصصا بينما تبلغ نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي عام ٢٧,٤ في المائة (٠٠٠ ٠٠٠ ٣١ شخص). ومن بين مجموع الأشخاص الذين لم يجتازوا مرحلة التعليم الثانوي وعددهم ٠٠٠ ٧٠٠ ٢٣ شخص، يبلغ عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ سنة نحو ٠٠٠ ٧٠٠ ٤ شخص يشكل عدد الأشخاص الذين يواصلون الدراسة الأغلبية العظمى منهم (٨٧ في المائة). ويندرج معظم الأشخاص غير الحاصلين الا على تعليم ثانوي غير مكتمل في فئات السكان الأكبر سنا.

١٠- الناتج المحلي الإجمالي: ان الناتج المحلي الإجمالي الذي بدأ استخدامه كمؤشر في الحسابات الاقتصادية للاتحاد الروسي في عام ١٩٨٩ قد بلغ ٦٤٤ مليار روبل في عام ١٩٩٠ و٣٠٠ ١ و٠٦٣ ١٨ مليار روبل في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ على التوالي، بينما تشير التقديرات المؤقتة لعام ١٩٩٣ الى أنه قد بلغ ١٦٢,٣

تريليون روبل (بالأسعار الجارية). وبلغ الدخل القومي للفرد في الاتحاد الروسي (بالأسعار الجارية) ١٠٠ ٧ روبل في عام ١٩٩١، و٥٠٠ ٩٨ روبل في عام ١٩٩٢، و٩٠٠ ٨٠٦ روبل في عام ١٩٩٣ (وفقا لتقدير مؤقت).

١١- وقد ارتفع الرقم القياسي الموحد لأسعار الاستهلاك الذي يعكس التغيرات في كلفة مجموعة من السلع والخدمات الاستهلاكية في عام ١٩٩٣ الى ٩٣٩,٩ في المائة عن مستواه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، حيث بلغت نسبة الارتفاع ٩٠٤,٩ في المائة في حالة المواد الغذائية، و٧٤١,٨ في المائة في حالة السلع الأساسية غير المواد الغذائية. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بلغ عدد العاطلين عن العمل المسجلين ٦٣٥ ٨٩٣ شخصا منهم ٧٢٧ ٧٠٧ شخصا يحصلون على اعانات بطالة. ومن بين العاطلين عن العمل، بلغت نسبة الأشخاص المسرحين من الشركات والمؤسسات والمنظمات نتيجة لعمليات التصفية وإعادة التنظيم والتخفيضات في أعداد الموظفين ٢٦ في المائة. وبلغت نسبة النساء في مجموع العاطلين عن العمل ٧٠ في المائة وبلغت نسبة الشبان ممن تصل أعمارهم الى ٢٢ سنة ١٦ في المائة.

١٢- ويبلغ متوسط العمر المتوقع ٦٧,٩ سنة (بيانات عام ١٩٩٢): ٦٢,٠٢ سنة في حالة الذكور و٧٣,٧٥ سنة في حالة الإناث. ويبلغ معدل وفيات الرضع ١٩,٣ في كل ألف من المواليد (بيانات ١٩٩٣). ويبلغ معدل وفيات الأمهات ٥٠,٨ في كل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة (بيانات ١٩٩٢). ويبلغ معدل الولادة ٩,٤ في كل ألف من السكان (١٩٩٣)، ولم يحسب عدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة.

ثانيا - الهيكل السياسي العام

ألف- عرض تاريخي مجمل

١٣- شهدت حقبة الهجرة الكبرى في القرون من الثاني الى الرابع بعد الميلاد هجرة القبائل السلافونية في أوروبا الشرقية حيث قامت بتعمير المناطق المحتلة واندمجت مع جيرانها من قبائل البلطيق والقبائل الفنلندية - الأوغريانية والقوطية والهانية وبعض القبائل الرحل الأخرى. وفي القرن السادس، تفرع عن القبائل السلافونية الأصلية الفرع السلافي الشرقي (الذي تحدرت منه فيما بعد الشعوب الروسية والأوكرانية والبيلاروسية). وتشكلت بحلول القرن التاسع دول فردية من شعوب تتحدر من القبائل السلافونية الأولى.

١٤- وقد تكونت أمة روسية قديمة موحدة في القرون من التاسع الى الحادي عشر في كييف روس. وفي عام ٩٨٨، اعتمدت الدولة الروسية التي تأسست في هذه المنطقة في عام ٨٨٢ المذهب الأرثوذكسي من الديانة المسيحية باعتباره دين الدولة. وتم إرساء الهيكل الاجتماعي للدولة الروسية القديمة باعتماد مدونة قوانين - عرفت باسم Russkaya pravda - يرجع الفضل في سنها الى ياروسلاف الحكيم (١٠١٩ - ١٠٥٤).

١٥- وقد كانت القرون من الحادي عشر الى الرابع عشر حقبة شهدت تجزئة اقطاعية لبلاد روس التي انقسمت الى مناطق منفصلة، كما كانت حقبة صراع مع القبائل الأخرى وكفاح ضد الحكم التتري والمنغولي والليثواني؛ كما شهدت هذه الفترة نير التتار ومعركة كوليكوفو (١٣٨٠).

١٦- وشهدت الفترة ١٣٨٠ - ١٥٠٠ توحيد الأراضي التي كانت روسية منذ القدم - مناطق روس الشمالية الشرقية والشمالية الغربية - في شكل دولة مركزية. وفي عام ١٤٨٠ تم القضاء على نهر التتار. وخلال الفترة

من أواخر القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن السابع عشر، اكتمل تكوين الدولة الروسية المركزية التي تطورت لتشكل جزءا من الحضارة العالمية.

١٧- وخلال الفترة ١٥٠٠ - ١٨٠٠، تشكلت دولة متعددة القوميات مركزها موسكو وامتدت من منطقة البلطيق الى المحيط الهادئ، وأُدمجت فيها شعوب منطقة الفولغا وجبال الأورال وسيبيريا. وقد كانت هذه هي سنوات الكفاح ضد التدخل البولندي الليتواني المشترك والتدخل السويدي (في أوائل القرن السابع عشر). كما شهدت هذه الفترة سن مدونة قوانين عام ١٦٤٩، وحرب الفلاحين بقيادة ستينكا رازين، والاتحاد مع أوكرانيا (منتصف القرن السابع عشر) وحصول الدولة الروسية على منفذ يطل على بحر البلطيق نتيجة لحرب الشمال التي شهدتها الفترة ١٧٠٠ - ١٧٢٢، وتنصيب بطرس الأول امبراطورا في عام ١٧٢١، والتغير والتطور السريعين للبلد في حقبة الإصلاحات التي شهدها عهد بطرس الأول، وفترة حكم كاثرين الثانية، والحكم المطلق في فترة ظهور حركة التنوير، وحرب الفلاحين بقيادة إيميليان بوغاتشيف، والحروب الروسية التركية في الفترة ١٧٦٨ - ١٧٧٤ والفترة ١٧٨٧ - ١٧٩١، وحصول روسيا على منفذ يطل على البحر الأسود.

١٨- الفترة ١٨٠٠ - ١٩١٧: من النتائج التي ترتبت على دحر الغزو النابوليوني (١٨١٢) ما تمثل في احتدام التناقضات والصراعات الداخلية. وقد كانت انتفاضة ديسمبر في بطرسبرغ بداية الحركة الثورية الروسية التي أدت - نتيجة للهزيمة في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦)، والفتور ونقص الحماس في عملية إصلاح الأراضي وإلغاء نظام القنانة (١٨٦١)، وانتشار الأفكار الماركسية والفوضوية والإرهاب والتطرف، وثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧، وتردي الأحوال في ظل الحرب العالمية الأولى - الى تقييد المؤسسات الديمقراطية (مجالس الدولة (الدوما) الأولى والثانية والثالثة والرابعة في الأعوام ١٩٠٦ و١٩٠٧ - ١٩١٢ و١٩١٢ - ١٩١٧)، والاطاحة بالحكم الأوتوقراطي في شباط/فبراير ١٩١٧ وقيام الثورة البلشفية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧.

١٩- الفترة ١٩١٧-١٩٩١: أصبح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الروسية الذي أنشئ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ يشكل نواة الاتحاد العسكري والسياسي للجمهوريات السوفياتية التي اتحدت فيما بعد (في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢) لتشكل دولة واحدة هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وقد تمثلت المراحل الرئيسية لهذه الفترة في النصر الذي تحقق في الحرب العالمية الثانية والذي أسهم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أكبر مساهمة وقدم أعظم تضحيات من أجل تحقيقه، وبداية انهيار الفكر الشمولي، والتخلص من عبادة الشخص، و"التحرر" الخروتشيفي، والخطوات التجريبية الأولى نحو الديمقراطية والعلاقات السوقية، والارتداد نحو الستالينية في عهد بريجينيف، والتردد وعدم الحسم في عملية البرسترويكا (إعادة البناء) التي نادى بها غورباتشوف. وقد كانت أحداث انقلاب آب/أغسطس ١٩٩١ الدليل النهائي على عدم صلاحية النموذج السوفياتي وبالتالي فقد انتهى وجود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بحلول نهاية عام ١٩٩١ (٢٥ كانون الأول/ديسمبر). وآلت سيادة الاتحاد إلى خلفه الذي أصبح يعرف باسم الاتحاد الروسي (الإعلان المتعلق بسيادة الدولة الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢).

٢٠- الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣: في أعقاب تشكيل كومنولث الدول المستقلة، بدأت روسيا تسير على طريق تعميق الاصلاحات والتعجيل في وتيرة التقدم نحو اعتماد مبادئ جديدة للدولة. وقد بدأ التحول بروسيا عن هيكل أحادي أساساً إلى هيكل اتحادي من خلال التوقيع على المعاهدة الاتحادية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ التي حددت مجالات سلطة واختصاص الاتحاد والدول الأعضاء فيه. وانتهى التنازع بين السلطتين التشريعية

والتنفيذية في البلد في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من خلال حل مؤتمر نواب الشعب الذي كانت انتخاباته تعقد بموجب القانون الانتخابي السوفياتي. وقد أدى هذا إلى تمهيد الطريق نحو إجراء أول انتخابات ديمقراطية حرة في روسيا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ واعتماد دستور جديد أصبح من الممكن بعده المضي قدماً نحو المرحلة الثانية من عملية الإصلاح التي تمثل هدفها الأساسي في مواءمة مجموعة كبيرة من القوانين والصكوك التشريعية مع أحكام الدستور.

باء - هيكل الدولة وتنظيم السلطتين التشريعية والتنفيذية

٢١- روسيا دولة اتحادية ديمقراطية تخضع لسيادة القانون ونظام الحكم فيها جمهوري (المادة ١ من الدستور)، وهي دولة اشتراكية علمانية (المادتان ٧ و١٤) تكفل فيها وحدة المنطقة الاقتصادية (المادة ٨).

٢٢- وسيادة الدولة منوطة بالأمة الروسية المتعددة الإثنيات، وهي المصدر الوحيد للسلطة (المادة ٣).

٢٣- وتكفل التعددية في المجتمع الروسي على أساس الاعتراف بالتنوع الايديولوجي والسياسي وبنظام تعدد الأحزاب، ولا يجوز لأية إيديولوجية أن تفرض نفسها باعتبارها إيديولوجية الدولة أو إيديولوجية ملزمة (المادة ١٣).

٢٤- وتتألف روسيا من أعضاء الاتحاد الذين يتمتعون بحقوق متساوية، ومن جمهوريات لكل منها دستورها وتشريعاتها، وأقاليم ومناطق ومدن ذات مركز اتحادي، ومناطق وأقاليم تتمتع بحكم ذاتي ولكل منها ميثاقها وتشريعاتها (المادة ٥). وتراعى في مجالات سلطة واختصاص الاتحاد ومكوناته المنصوص عليها بموجب المعاهدة الاتحادية المؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ السمات المحددة لمختلف انواع أعضاء الاتحاد: هياكل الدولة القومية (الجمهوريات)، والمناطق الإدارية (الأقاليم والمقاطعات ومدينتا موسكو وسان بطرسبرغ) والمناطق التي تتمتع بحكم ذاتي (الأقاليم والمقاطعات). وينص الدستور على أنه في حالة حدوث تعارض بين أحكامه وأحكام المعاهدة الاتحادية، تسود أحكام الدستور (الباب الثاني، الجزء الأول). وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، تم الاعتراف بأن لجمهورية تترستان مركزاً خاصاً كدولة متحدة مع روسيا بموجب دستورين (هما دستور روسيا ودستور تترستان) وبموجب المعاهدة المتعلقة بتحديد الاختصاصات والتفويض المتبادل للسلطات بين الهيئات الحكومية للاتحاد الروسي ولجمهورية تترستان. وبموجب هذه المعاهدة، يتوجب على الهيئات الحكومية لجمهورية تترستان أن تكفل حماية حقوق الإنسان وحقوق المواطن في أراضي تترستان.

٢٥- ويكفل في روسيا الحكم الذاتي المحلي من قبل هيئات لا تشكل جزءاً من جهاز الدولة ويقرر السكان هيكلها بصورة مستقلة (المادتان ١٢ و١٣١).

٢٦- وتتألف الجمعية الاتحادية - البرلمان الروسي - وهي الهيئة التمثيلية والتشريعية للاتحاد الروسي (المادة ٩٤)، من مجلسين هما المجلس الاتحادي ومجلس الدولة (الدوما) (المادة ٩٥). وتمارس حكومة روسيا السلطة التنفيذية في روسيا (المادة ١١٠). ويتولى رئاسة الدولة رئيس الاتحاد الروسي الذي يكفل حماية الدستور وحقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية، ويحدد التوجهات الرئيسية للسياسة العامة الداخلية والخارجية ويمثل الدولة داخل البلد وفي العلاقات الدولية (المادة ٨٠). وتقوم إدارة ديوان الرئيس التي تتلقى

رسائل من الجمهور وتستقبل أفراداً منه بمعالجة نحو ٤٠٠ ٠٠٠ تظلم توجه إلى الرئيس سنوياً، بما في ذلك تظلمات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

٢٧- ويمارس حق استصدار التشريعات كل من الرئيس، ومجلس الاتحاد، وأعضاء مجلس الاتحاد، ونواب مجالس الدولة، والحكومة، والهيئات التشريعية (التمثيلية) لأعضاء الاتحاد الروسي، وكذلك المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا، ومحكمة التحكيم العليا في القضايا التي تدخل في اختصاص كل منها.

جيم- تنظيم الهيئات القضائية

٢٨- يكفل دستور روسيا المبادئ الأساسية التالية لتنظيم وعمل الهيئات القضائية:

استقلال القضاة (المادة ١٢٠)؛
عدم جواز عزل القضاة (المادة ١٢١)؛
حرمة القضاء (المادة ١٢٢)؛
حظر إنشاء محاكم غير عادية (المادة ١١٨)؛
مراعاة وإجراءات المواجهة بين الأطراف ومعاملة الأطراف على قدم المساواة أمام القضاء (المادة ١٢٣).

دال - حماية حقوق الإنسان في إجراءات المحاكم

٢٩- يتضمن دستور روسيا الضمانات الأساسية التالية لحقوق الإنسان في إجراءات المحاكم:

(أ) تساوي الحقوق: "يعامل جميع الأشخاص على قدم المساواة أمام القانون والمحاكم" (المادة ١٩)؛ وتعامل الجمعيات العامة والدينية على قدم المساواة أمام القانون (المادتان ١٣ و١٤)؛

(ب) عدم جواز المساس بحقوق الإنسان: "لا يجوز المساس بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل فرد منذ مولده" (المادة ١٧)؛

(ج) المفعول المباشر لحقوق الإنسان: "تكون حقوق الإنسان وحرياته ذات مفعول مباشر" (المادة ١٨)؛

(د) حماية الحق في الحياة والكرامة الشخصية: "لكل شخص الحق في الحياة" (المادة ٢٠). "تصون الدولة كرامة الفرد" (المادة ٢١)؛ "لا يجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو العنف أو غير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة" (المادة ٢١)؛

(هـ) الحماية القانونية: "تكفل لكل فرد الحماية القانونية لحقوقه وحرياته" (المادة ٤٦)؛ "تكفل حماية الدولة لحقوق الإنسان وحرياته وللحقوق وللحريات المدنية في الاتحاد الروسي" (المادة ٤٥)؛ ويكفل حق الاستعانة بمحام (المادة ٤٨)؛

(و) قرينة البراءة (المادة ٤٩)؛

(ز) إمكانية اللجوء إلى المحاكم والحق في الحصول على تعويض عن الخسائر والأضرار المتكبدة (المادتان ٥٢ و٥٣).

٣٠- ويحدد دستور روسيا والقانون الدستوري الاتحادي النظام القضائي لروسيا وطبقاً لقانون القضاء لعام ١٩٨١ بصيغته المعدلة في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، يتألف النظام القضائي لروسيا من المحكمة العليا للاتحاد الروسي، والمحاكم العليا للجمهوريات، والأقاليم والمقاطعات، ومحاكم مدينتي موسكو وسان بطرسبرغ، ومحاكم الأقاليم والمناطق التي تتمتع بحكم ذاتي، ومحاكم المقاطعات، والمحاكم العسكرية. والمحكمة العليا للاتحاد الروسي هي أعلى هيئة قضائية بالنسبة للقضايا المدنية والجنائية والإدارية وغيرها من القضايا وبالنسبة للمحاكم ذات الاختصاص العام، وهي تقوم بعملية مراجعة قانونية لنشاط هذه المحاكم (المادة ١٢٦ من الدستور).

٣١- ويقوم النظام القضائي الروسي على أساس مبدأ وجود مستويين للسلطة، مما يعني أن الأحكام أو القرارات التي يصدرها القاضي والتي لم تصبح نافذة قانوناً لا يمكن أن تُستأنف إلا لمرة واحدة وبصورة مباشرة أمام محكمة أعلى. ولا يجوز استئناف أحكام المحاكم العليا للجمهوريات. ويتم التمييز بين المحاكم الابتدائية ومحاكم النقض ومحاكم المراجعة في الدعاوى المدنية والجنائية؛ وتنظر محاكم المراجعة في دعاوى استئناف الأحكام أو القرارات التي أصبحت نافذة قانونا.

٣٢- وللمحاكم الخاصة - المحكمة الدستورية التي يحدد اختصاصها بموجب الدستور (المادة ١٢٥)، ومحكمة التحكيم العليا - مكانة خاصة في النظام القضائي. كما أن نشاط المحكمة الدستورية في مجال الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم قد وفَّر لروسيا خبرة جديدة في هذا المجال.

٣٣- ويتولى مكتب النائب العام للاتحاد الروسي الذي يشكل جهازاً مركزياً يخضع فيه وكلاء النيابة على المستويات الدنيا لوكلاء النيابة على المستويات العليا وللنائب العام لروسيا، مهمة الاشراف على الامتثال لأحكام القانون في روسيا. ويُقترح الحد من واجبات مكتب النائب العام للاتحاد الروسي لتقتصر على صلاحيات المدعي العام وفقاً لمفهوم الاصلاح القضائي الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

ثالثا - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

٣٤- تُكفل حماية حقوق الإنسان في روسيا من قبل المحاكم والهيئات الأخرى التالية:

محاكم الاختصاص العام: المحكمة العليا للاتحاد الروسي، والمحاكم العليا للجمهوريات، ومحاكم الأقاليم والمقاطعات، ومحاكم المدن ذات المركز الاتحادي، ومحاكم الأقاليم والمناطق التي تتمتع بحكم ذاتي. ومحاكم المقاطعات؛

المحاكم العسكرية (في الجرائم العسكرية، والقضايا التأديبية والقضايا المدنية التي تُحال إليها)؛

المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي (النظر في الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق والحريات الدستورية للمواطنين، والقيام بناء على طلب المحاكم بتوضيح مدى دستورية القانون المطبق أو المُراد تطبيقه على حالة محددة)؛

محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي ومحاكم التحكيم التابعة لمكونات الاتحاد الروسي (المنازعات الاقتصادية وغيرها من القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصها)؛

مكتب النائب العام للاتحاد الروسي (الاشراف على الامتثال لأحكام القانون)؛

محكمة الاستئناف التابعة لرئيس الاتحاد الروسي في المنازعات المتعلقة بالمعلومات (ضمان الحقوق الدستورية للمواطنين ومراعاة مصالحهم القانونية في مجال المعلومات)؛

الهيئات المعنية بدراسة الحالات المتعلقة بالمخالفات الادارية؛ والشؤون الداخلية (الهيئات الشعبية واللجان الإدارية التابعة للهيئات التنفيذية للحكومة المحلية؛ والهيئات المعنية بقضايا الأحداث، والهيئات المعنية بقضايا النقل، والهيئات التابعة لإدارة التفتيش الحكومية (دوائر التفتيش في المجالات التقنية، ومجالات الخدمات الصحية، ومكافحة الأوبئة، والتعدين، والطيران، وغيرها).

٣٥- ويتم النظر والبت في البرامج والقرارات ذات الصلة بحقوق الإنسان من قبل رئيس وحكومة الاتحاد الروسي، والمكاتب الإدارية التابعة للسلطة التنفيذية، واللجان المشتركة بين الإدارات وغيرها من اللجان الحائزة على تفويض اتحادي عام. وتتولى اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان المنشأة بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٧٩٨ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ مهمة تنفيذ سلطات الرئيس بوصفه كفيلاً لحقوق الإنسان وحرياته؛ وينص النظام الأساسي لهذه اللجنة على أن واجباتها الرئيسية تتمثل في ضمان احترام ومراعاة حقوق الإنسان وحرياته في روسيا، والدفاع عن حقوق المواطنين الروس الذين يقيمون خارج البلد وحمايتهم، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وقد تم إنشاء مجلس معني بالمواطنة تابع لمكتب الرئيس لمعالجة شؤون اللجنة الرئاسية المعنية بالمواطنة في تنفيذ سياسة حكومية مشتركة بشأن المواطنة (المرسوم الرئاسي رقم ٥٥٠ الصادر في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤).

٣٦- ويحق لجميع الأشخاص الذين يعيشون ضمن أراضي روسيا اللجوء إلى الوسائل القضائية أو الإدارية أو غير القضائية للدفاع عن حقوقهم بأية طريقة لا يحظرها القانون (المادة ٤٥ من الدستور). "وتحدد بموجب القانون حقوق ضحايا الجرائم أو التعسف في استخدام السلطة. وتكفل الدولة إمكانية انتصاف الضحايا وحصولهم على تعويض عن الأضرار التي يتكبدونها" (المادة ٥٢)؛ "ويحق لكل فرد أن يحصل من الدولة على تعويضات عن الأضرار التي يتكبدها نتيجة لأفعال غير مشروعة (أو لامتناع عن الفعل) من قبل السلطات أو موظفيها" (المادة ٥٣).

٣٧- وتُكفل حماية حقوق أفراد القوات المسلحة من خلال استخدام التسهيلات القانونية بالطريقة المعتادة: من طلب إعمال أحكام الأنظمة العسكرية إلى اللجوء إلى المحاكم العسكرية. ويحدد القانون المتعلق بمركز أفراد القوات المسلحة مسؤولية أفراد القوات المسلحة عن انتهاكات القانون.

٣٨- وتنفذ في روسيا حالياً عملية إصلاح لنظام المحاكم والقضاء وفقاً لمبادئ الدولة الديمقراطية التي تخضع لسيادة القانون. وتبيَّن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الإصلاح هذه في مفهوم الاصلاح القضائي في الاتحاد الروسي (مرسوم السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الروسية "مفهوم الإصلاح القضائي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الروسية" الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١) الذي يؤكد، بصفة خاصة، على دور القضاء في الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته ومراعاتها على نحو ثابت لا يتزعزع.

٣٩- وتنعكس المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، حسبما هي محددة في اتفاقات دولية ذات طابع عالمي دخلت روسيا طرفاً فيها، في الفصل الأول من دستور روسيا المعنون "المبادئ الأساسية للنظام الدستوري" وفي الفصل الثاني المعنون "حقوق الإنسان وحرياته والحقوق والحريات المدنية".

٤٠- ولا يجوز تقييد حقوق الإنسان وحرياته والحقوق والحريات المدنية التي ينص عليها الدستور إلا بموجب قانون اتحادي وبالقدر الذي تقتضيه أهداف حماية المبادئ الأساسية للنظام الدستوري والأخلاق العامة والصحة العامة والحقوق والمصالح المشروعة لسائر الأشخاص، وضمان الدفاع عن البلد. ومن الأمثلة على ذلك أنه عندما يتم إعلان حالة طوارئ من أجل ضمان سلامة المواطنين وحماية النظام الدستوري، ينبغي تنفيذ هذا التدبير وفقاً للقانون المتعلق بإعلان حالات الطوارئ الصادر في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ الذي ينص على حدود ومدة سريان حالة الطوارئ (انظر أيضاً هذه المسألة بالنسبة للمادة ٤ من العهد). وينطبق عدد من القيود على أفراد القوات المسلحة وعلى الأجانب (انظر أيضاً في هذا السياق المواد ٢ و٦ و١٢ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٥ من العهد). كما يمكن تقييد بعض الحقوق المدنية الفردية كتدبير عقابي على النحو المنصوص عليه في القانون الجنائي المتعلق بارتكاب جرائم معينة. ومن الأمثلة على ذلك أن المادتين ١٥٦-١٥٧ من القانون الجنائي لا تجيز فقط الحكم بتنفيذ مدة العقوبة في مكان من أماكن الاحتجاز بل إنها تجيز أيضاً، كتدبير بديل، الحكم بالتجريد المؤقت للأشخاص المُدانين بمقتضى أحكام هاتين المادتين من حقهم في شغل مناصب معينة أو ممارسة نشاط معين.

٤١- وتكفل سيادة القانون الدولي في دستور روسيا وتشريعاتها: "تشكل مبادئ القانون الدولي وقواعده المعترف بها على نطاق عالمي والاتفاقات الدولية للاتحاد الروسي جزءا لا يتجزأ من النظام القانوني. وإذا ما نشأت بموجب اتفاق دولي للاتحاد الروسي قواعد أخرى غير تلك المحددة بموجب القانون، تطبق القواعد المنصوص عليها في الاتفاق الدولي" (المادة ١٥)؛ "يعترف الاتحاد الروسي بحقوق الإنسان وحرياته وبالحقوق والحريات المدنية ويكفلها وفقا لمبادئ القانون الدولي وقواعده المعترف بها على نطاق عالمي وطبقا لهذا الدستور" (المادة ١٧)؛ "لا يفسر تحديد الحقوق والحريات الأساسية في دستور الاتحاد الروسي باعتباره يعني إنكارا لحقوق الإنسان وحرياته والحقوق والحريات المدنية الأخرى المعترف بها عموما أو انتقاصا من هذه الحقوق والحريات" (المادة ٥٥).

٤٢- ويمكن إثارة الالتزامات الدولية لروسيا والتزامات الجمهوريات أمام المحاكم والهيئات الادارية في الحالات التي تؤدي فيها هذه الاتفاقات إلى تعديل القواعد المنصوص عليها في تشريعات روسيا وإذا ما أصبحت هذه الاتفاقات نافذة بالنسبة لروسيا. ووفقا للمادة ٥٦ من النظام القضائي لقانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الروسية، تعتبر المحكمة العليا الهيئة المختصة في الفصل في المسائل الناشئة عن الاتفاقات الدولية.

٤٣- والمقصود بإنشاء مكتب مفوض حقوق الإنسان، وفقا للدستور (المادة ١٠٣ (هـ))، الذي يتعين أن يقوم بمهامه طبقا للقانون الدستوري الاتحادي (لم يتم اعتماد قانون في هذا الشأن بعد) هو التطبيق العملي للسبل الديمقراطية الجديدة لتوفير الحماية غير القضائية لحقوق الإنسان في روسيا. وقد تم تعيين س. أ. كوفاليف، وهو من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان ونائب في مجلس الدولة في روسيا، مفوضا لحقوق الإنسان. وتتولى وزارة الخارجية الروسية مهمة الاشراف العام على الامتثال للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتوجد عدة لجان مشتركة بين الادارات تعمل على مراقبة الامتثال لهذه الالتزامات في مجالات معينة. ومن الأمثلة على ذلك أن لجنة حكومية روسية قد أُنشئت في عام ١٩٩٣ من أجل تنسيق العمليات فيما يتعلق بالامتثال لاتفاقية حقوق الطفل والاعلان العالمي بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه.

٤٤- ووفقا للمرسوم رقم ١/٢٠١٤ الصادر عن مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد الروسي بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، تنطبق قواعد التشريع السوفياتي في أراضي روسيا طالما لم تكن متعارضة مع دستور روسيا وتشريعاتها.

٤٥- ويجري حاليا إعداد مشروع تشريع وفقا للمرسوم الحكومي رقم ٦٢ الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بشأن "الأحكام الخاصة بتنفيذ المرسوم الرئاسي رقم ٢٢٨٨ المؤرخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى مواءمة تشريعات الاتحاد الروسي مع دستور الاتحاد الروسي". ويخضع مشروع التشريع هذا لفحص دقيق يقوم به الخبراء من أجل ضمان اتساقه مع المعايير الدولية. ويقوم الخبراء بهذا الفحص الدقيق بمساعدة أخصائيين من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا وفقا لمذكرة نوايا تم توقيعها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بين حكومة روسيا والأمم المتحدة بشأن برامج المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان، وبرنامج الأنشطة المشتركة، الذي اعتمد في نيسان/ابريل ١٩٩٣، بين الاتحاد الروسي ومجلس أوروبا.

رابعا- المعلومات

٤٦- من أجل تعريف سكان البلد على نطاق واسع بالصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان، يجري استنساخ نصوص هذه الصكوك في منشورات رسمية مختلفة: في نشرة "الاتفاقات الدولية" التي تصدر عن وزارة الخارجية، وفي الجريدة الدبلوماسية [Diplomatichesky Vestnik] وفي منشورات مستقلة. ويخضع النشر الرسمي للتشريعات للمرسوم الرئاسي رقم ٦٦٢ الصادر في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤ بشأن "الاجراء الخاص بنشر وإنفاذ القوانين الاتحادية". وقد بدأ العمل على تعريف الجمهور بقضايا حقوق الإنسان وتدريس الأطفال مبادئ حقوق الإنسان. وقد تم نشر طبعة مبسطة من "المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان" لتوزيعها على الأطفال. وتم إنشاء إدارات معنية بحقوق الإنسان في عدد من مؤسسات التعليم العالي.

٤٧- وقد تم نشر مشروع الدستور في العديد من الصحف وفي كتيب مستقل قبل إعتماده، كما تمت مناقشته على نحو واسع في الصحافة وفي وسائط الاذاعة والتلفزة. وبعد اعتماد مشروع الدستور في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تم نشر الدستور في منشورات مختلفة كما تم اصداره في شكل كتيب.

٤٨- وقد بدأت في عام ١٩٩٣ الأعمال التحضيرية لنشر مجلة "المدافع عن الحقوق" [Pravozashchitnik]، بمساعدة من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك بهدف نشر أفكار حقوق الإنسان في البلد. وقد

تزايدت ممارسة نشر تقارير صادرة عن الادارات المختصة تتضمن معلومات في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في روسيا. فقد صدر في عام ١٩٩٤ مثلا "تقرير وزارة الداخلية إلى مواطني روسيا".

٤٩- ويجري إعداد تقارير دورية بفضل الجهود المشتركة للوزارات والادارات المسؤولة عن تنفيذ التزامات معينة في هذا المجال، مع توفير التنسيق من قبل وزارة الخارجية الروسية. وتشارك في مناقشة هذه التقارير منظمات غير حكومية وذات مكانة مرموقة.

٥٠- وقد تأجل تقديم هذا التقرير بالنظر إلى اعتماد الدستور الجديد للاتحاد الروسي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

- - - - -